

باسيل: هدفنا تحويل لبنان مدينة إعلامية مفتوحة لجذب الإستثمارات

الوكيل الوحيد لعرب سات في لبنان، وتزويد المحطات التلفزيونية بهذه الخدمة بأسعار مخفضة، مما يشجع العديد من المحطات التلفزيونية على المجيء الى لبنان. كذلك كشف عن نيّة وزارة الاتصالات خفض التعرفة والرسوم على نظام (SNJ) الى ما يزيد على ٥٠% للشركات المختصة بتزويد هذه الخدمة على المحطات التلفزيونية، مما يسمح بإدخال المزيد من نظام (SNJ) الى لبنان ودفع المترتبات الى الخزينة العامة وزيادة مردود الخزينة العامة في هذا المجال.

مصري

وتحدث وزير الإعلام طارق مصري، فلفت الى أنه «أمام التطورات المذهلة في عالم الإعلام المرئي والمسموع، فإننا أمام ضرورات واحتياجات جديدة ومنها ما يتصل بالأنظمة والقوانين التي تستدعي تحديثاً، خصوصاً على صعيد الإعداد للانتقال من البث التماثلي الى البث الرقمي، بالطبع، ليس الانتقال المذكور مجرد عملية تقنية، فالإنتقال السلس يقتضي اتخاذ

جملة من التدابير. **محفوظ** من ناحيته رئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ أشار الى أن «هذه الورشة يجب أن تكون مقدمة لعمل جدي ولتعاون بين الوزارات والمؤسسات وللخروج من فوضى التشريعات، والمهم أن تكون خطوة في الاتجاه الصحيح».

تمنحهم الطمأنينة اللازمة من أجل العمل في لبنان». وكشف باسيل عن جملة تدابير تم اتخاذها في وزارة الاتصالات تساعد في فتح لبنان بالكامل على السوق الإعلامية، منها جعل لبنان

شدد وزير الاتصالات جبران باسيل على ضرورة الانتقال من البث التماثلي الى البث الرقمي في سنة ٢٠١٥.

ولفت الى أن «لبنان لديه ما يكفي لمواكبة هذا التطور الحاصل، لأن هذا الأمر مفروض علينا من السوق التي يجب أن نكون في داخلها، ولا يمكن أن نتصور أن يكون لبنان متخلفاً عن هذا الموضوع لأن هذه الأجهزة التلفزيونية لا تكون متوافرة فيما بعد، وأسعارها ستكون مرتفعة جداً، مما يشكل قصاصاً ليس فقط للقطاع، بل أيضاً لكل مستهلك لبناني عن تأمين هذه الخدمات له، كما نحرم القطاع أيضاً إستثمارات جديدة».

كلام باسيل جاء خلال ورشة عمل نظمتها الهيئة المنظمة للاتصالات، متخصصة عن البث الإذاعي والتلفزيوني تحت عنوان «رؤية جديدة لتطوير قطاع البث»، طرحت خلالها جملة مشاكل وتعديات يواجهها هذا القطاع من أجل بلورة الحلول التي يمكن اعتمادها.

وأوضح باسيل «أننا مع تحويل لبنان الى مدينة إعلامية وليس تحويل مناطق معينة منه فقط، يجب أن يتحول لبنان الى مدينة إعلامية مفتوحة تجذب الإستثمارات وتسمح للبنانيين في لبنان وكل دول المنطقة والعالم، بأن يأتوا لفتح المحطات التي يعملون فيها، واجبنا خلق مناخ استثمار ملائم وأن نضع التشريعات التي